

اقتصاد

فوق الطولة

«علاوة» الحوالات الخارجية

علي هاشم

لم يحدث أن حظي قطاع اقتصادي بما لقيته شركات الصرافة من إجماع في انتقاد أداؤها: أعضاء في مجلس الشعب واتحادات نقابية وخبراء وغيرهم دأروا على تشكيكهم، لتتضام إليهم مؤخراً سلطات قضائية طالما حافظت على تجنب الانخراط المباشر في الشؤون الاقتصادية.. وبالطبع، فجميع دروب الانتقاد، تلك، تؤدي إلى المصرف المركزي.

العام الماضي، صححت السلطات النقدية معلومة كانت قد قدرت كتلة الحوالات الخارجية، بـ ٤ ملايين دولار يومياً. قلصها التصحيح إلى ٣.٥ ملايين دولار، وهذا التراجع الهائل (قرابة ٤,٥ ملايين دولار) لم يلق تفسيراً شافياً حتى الآن، ما يرخي بظلال داكنة حول علاقته المحتملة ببعض ما يعتري سوقنا النقدي.

حديث الحوالات ذو علاقة بسعي وزارة الاقتصاد للمحوم لترميم قدرة احتياطياتنا من النقد الأجنبي في تأمين متطلبات النهوض بالإنتاج وأسباب قطع جديد منه عبر التصدير وإحلال السلع المحلية، ومن ثم دعم الليرة.. وما يتخلل هذا العملية من منغصات لوجيستية تفرضها الحرب، وقدره ٥,٥ ملايين دولار «الضائقة» يومياً على سد النقص، يدفع للبحث في إمكانية تعطيل حجم الحوالات الخارجية، دعماً لتمويل المستوردات السلعية والمواد الأولية، دون المساس عميقاً بالاحتياطيات وبحرية التجار في أن معا.

ليس هناك من اتهامات محددة يمكن توجيهها إلى شركات الصرافة بشأن الحوالات، إلا أن الحديث الصريح لبعض مديريها بأن: «من يريد التلاعب بالقسط الأجنبي فلن يجد الوسيلة»، إنما يثير الريبة حول إذا ما كان التراجع المعلن الذي يتجاوز الـ ٥٠٪ في كتلة الحوالات ذا علاقة «بتلاعب يتم وفق وسيلة ما»، أم إن الأمر ذو علاقة بإدارة سيئة للعرض والطلب على خدمات شركات الصرافة؟!

من حيث المبدأ، وبافتراض النيات السليمة، فإن حجم التراجع في كتلة الحوالات الخارجية، البالغ ٤,٥ ملايين دولار يومياً، يوازئ وفق واقع سوق النقد حالياً أكثر من ٣٠٠ مليون ليرة تنجم عن الفرق بين سعرها الذي يحدده المركزي وبين سعر السوق السوداء!! وهذه الكتلة أكثر من كافية، ليس فقط لإسالة لعب أي شركة صرافة، بل لجرف موظف المركزي «اليتيم» الذي يراقب أداؤها، في اتجاه متوقع، ما يؤثر التساؤل حول ما إذا كانت كتلة الحوالات قد تناقصت للتصيف نتيجة الحرب حقاً؟ أم هي تقلصت على الدفاتر فقط، ويتم تداول الفارق خارج رقابة المركزي؟!

وحال افتراض النيات الحسنة بالشركات، فيمكن الإشارة إلى مشكلة بنيوية في التسعير الرسمي لدولار الحوالة، تقضي تلقائياً إلى تحويل السوق الموازي لما يشبه أرضاً واطئة تمنص القسم الأكبر من الحوالات التي يمكن لأصحابها قبض ما يزيد على ١٥٪ إن هي وصلتهم عبر مكاتبها داخل سورية أو خارجها! هذا الأمر يوفر سبباً منطقياً لإحجام أصحابها عن التعامل مع شركات الصرافة النظامية، ويسفر حجم التداول الكبير لبعض الصرافين في مناطق خارج سيطرة الدولة، كما تؤكد معلومات تنشرها «المجموعة الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب»، كما قد يفسر بعضاً مما افتضحه نرفق معبر «نصيب» لجهة حجم التبادل الهائل لليرة السورية في شركات الصرافة الأردنية.

السعي المعلن للمصرف المركزي نحو تعزيز «معايير أداء» شركات الصرافة يؤسس لشريعة الإرتياب في عملها، ويلمح لتشككه بعملها، لكن اقتصر المعايير المنتظرة على مسائل «جودة الخدمة»، وافتقارها لتسعير مرسوم لدولار الحوالة على غرار «علاوة قطع التصدير»، سيضمنان بقاء الضرر الناجم من طغيان الفارق الكبير بين السعريين، الرسمي والموازي، ويدعم جدوى تسرب صرفها إلى السوق السوداء..السوق السوداء، التي يحتمل أنها تعمل داخل شركات الصرافة، أو خارجها!!..

إيران تعتزم فتح خط ملاحه بحري مع سورية

قال المحلل التجاري في السفارة الإيرانية بدمشق علي كاظميني إن «موضوع تشغيل خط الملاحه بين إيران وسورية قيد البحث والنقاش لتشغيله، معرباً عن أمه بالإسراع في تشغيل هذا الخط من خلال التعاون القائم بين البلدين. وأضاف كاظميني خلال لقائه مجموعة من رجال الأعمال السوريين بظهران أسس: إن «مستوى التبادل التجاري بين البلدين يصل إلى مليار دولار وتشغيل الخط الملاحى سيزيد من حجم التبادل التجاري بينهما».

وأشار كاظميني إلى أن «التواجد الاقتصادي الإيراني في سورية يقتصر على تصدير الخدمات الفنية والهندسية»، مؤكداً «أن الأوضاع الأمنية في سورية أفضل بكثير من الأوضاع في العراق وأن القطاع الخاص الإيراني يعتقد أنه يمكنه الدخول إلى السوق السورية وأنه لن يواجه أي مشاكل».

ولفت كاظميني إلى أن الأوضاع مهمة لدخول الاقتصاديين الإيرانيين إلى السوق السورية والمساهمة في إعادة الإعمار، داعياً إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين في جميع المجالات.

وباتت إيران شريكاً اقتصادياً رئيسياً لسورية في كل القطاعات وخاصة قطاعات الطاقة وصناعة السيارات حيث قادت إيران العام الماضي خطة ائتمان بقيمة ٣,٦ مليارات دولار لسورية، وتم في طمران التوقيع على اتفاق ترتيبات مصرفية بين البنك المركزي الإيراني ومصرف سورية المركزي لتنفيذ خط الائتمان.

بنك سورية الإسلامي: بحث موضوع ديون

«السويدي» للكابات قبل البيع في المزاد

الوطن

أكد الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي عبد القادر الدويك أن شركة السويدي للكابات تواصل مفاوضات مع إدارة البنك من أجل إيجاد حل للدين المترتب عليها للبنك قبل تنفيذ بيع المزاد العلني والشركة في المزاد العلني وإدارة البنك ستبحث الأمر من خلال اجتماع سيغدق اليوم مع مندوب من الشركة.

وأوضح الدويك خلال اجتماع الجمعية العامة للبنك أن مسألة تحصيل ديون البنك هي أمر رئيسي وقد قمنا بدراسة جميع التعويلات المتعترفة ومن كان منضراً أجريناه معه إعادة مملكة وجدولة أما من يعاطل فقد توجهنا للقضاء من أجل تحصيل الديون واليوم ومع وجود المحاكم المصرفية وسرعة التقاضي فيها نأمل أن يكون العام الحالي عام تحصيل الديون التي تم وضع مخصصات لها في العام الماضي وصلت إلى ٢,٨ مليار ليرة ليصل الحجم الكلي للمخصصات خلال السنوات الماضية إلى نحو ٩ مليارات ليرة ولا نتوقع وضع أي مخصص خلال العام الحالي علماً أن صفى التعويلات بلغت ٢٤ مليار ليرة في نهاية عام ٢٠١٤ وشهدت الجمعية التصديق على انتخاب مأمون الدركزلي عضواً في مجلس الإدارة بدلاً من مؤسسة التأمينات الاجتماعية التي استقالت من مجلس الإدارة في العام الماضي. وحسب التقرير السنوي للبنك عن عام ٢٠١٤ والذي اطلعت عليه «الوطن» فقد بلغت خسائر البنك في نهاية عام ٢٠١٤ مبلغ ٢١١ مليون ليرة بسبب الظروف الاستثنائية التي أتت إلى تعثر وبتأخر عدد من الزبائن عن تسديد مستقاتهم ما أدى إلى إعادة جدولة ديونهم وتأجيل تحصيل الأرباح واقتطاع المخصصات المطلوبة. وأوضح التقرير أن إستراتيجية البنك للعام الحالي تركز على السعي لرفع العوابع الأيركية على البنك بعد أن رفعها الاتحاد الأوروبي في العام الماضي ومن المتوقع أن يتم ذلك قريباً عن طريق المتابعة القانونية في أميركا كما أن البنك يسعى لزيادة حقوق المساهمين والحفاظ عليها وتحسين جودة محفظة البنك التحويلية.

نائب رئيس غرفة تجارة دمشق: السياسة الحالية للحكومة تضرّ بالمواطن والأسعار الاسترشادية غير منطقية

تجار حمص: دوريات الجمارك أضرت بمحلاتنا.. والجمارك: لاتسهل

بحقوق الدولة وإغلاق أسواق بسبب دورياتنا غير مبرر

وائل الدغلي

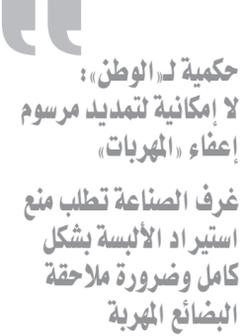
تشهد الساحة الاقتصادية صراعا خفيا بين التجار والصناعيين حول عدد من الملفات الاقتصادية المهمة كترشيد الاستيراد والأسعار الاسترشادية والجمارك... ويسعى كل طرف لدعم مصالحه الخاصة مع رفع شعار مصلحة الاقتصاد الوطني والمواطن في كل ما يطلبونه!!

ورغم صدور نشرة الأسعار الاسترشادية لبعض المستوردات كالألبسة والزيوت والسيراميك مؤخراً فهناك اعتراضات شديدة من غرفة تجارة دمشق عليها وهناك تعديل وشيك لها، وفي المقابل هناك إصرار من غرف الصناعة على ترشيد الاستيراد ومنعه إن أمكن وضرورة تكثيف دوريات الجمارك لملاحقة البضائع المهربة، وطبعاً هذا الأمر يرفضه التجار الذين يصرون على أن المنافسة هي الأفضل للجميع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام الجمارك مجدي خومية أن تمديد مرسوم الإعفاء من البضائع غير النظامية في الأسواق في حال تسديد رسومها غير ممكن بسبب مرور وقت على انتهاء مهلة المرسوم السابق، مشيراً إلى أن الجمارك تسعى حالياً مع وزارة الاقتصاد لدراسة موضوع تخفيض الأسعار الاسترشادية على الألبسة وإعطاء بعض إجازات الاستيراد بعد تعهد المستوردين بالالتزام



ببندميم بيانات جمركية نظامية واعتماد أمانتين جمركيتين على مستوى سورية في أمارة جمارك دمشق وأمانة جمارك اللاذقية. وحول إغلاق بعض الأسواق بسبب دوريات الجمارك والغرامات المرتفعة التي تفرضها كما حدث في سوق الدبلان بحمص أوضح أن هذا التخوف غير مبرر وهناك تعليمات واضحة أعطيت للدوريات كافة التعامل الجيد مع التجار ومراعاة الأوضاع الحالية لهم، ولكن لا يمكن التساهل بحقوق الدولة المالية في حال وجود بضائع غير النظامية في الأسواق



والتي لا يمكن ضبطها إلا في منافذ البيع لأن هنالك العديد من المعابر غير النظامية التي تدخل منها البضائع بكميات كبيرة، وتقوم الجمارك بملاحقتها من خلال وضع دوريات ثابتة بما يشبه السواتر خلف هذه المنافذ لمنع انتقالها إلى أسواق المحافظات ولا بد من تكامل العمل على عدة مستويات للوصول لأفضل النتائج.

من جهتها أشارت غرفة تجارة حمص في بيان لها إلى الضرر الذي تسببت به مؤخراً دوريات الجمارك لمحلات بعض التجار بسبب مصادرة بضائعهم وتوقيف البعض منهم بسبب عدم توافر الوثائق اللازمة التي تثبت أن البضائع في محلاتهم نظامية وغير مهربة، مشيرة إلى الضرر الكبير الذي ألم بتجار حمص بسبب الأزمة واحترق عدد من الأسواق والمحلات وأدى إلى فقدان أغلبهم الوثائق التي تثبت بأن البضائع لديهم نظامية. وشددت الغرفة على ضرورة إيجاد الحلول والأليات المناسبة التي تضمن تطبيق الأنظمة والتعليمات الصادرة عن إدارة الجمارك دون المساس بمصالح التجار غير المخالفين.

بدوره أكد نائب رئيس غرفة تجارة دمشق بشار الخوري لـ«الوطن» أن

السياسة الحالية للحكومة تضرّ بالمواطن فوضع أسعار استرشادية غير منطقية على المستوردات والمواد الرئيسية كالزيوت سيدفع ثمنه المواطن «ونحن مستثمرون بالعمل على خفض هذه الأسعار لتكون حقيقية وهناك تجاوب من وزارة الاقتصاد مع ذلك لأن هذه الأمور ستشجع الحقيقي وما نطالب به هو خلق منافسة حقيقية في السوق تطور الصناعة السورية وتخفف الأسعار على المواطن».

وعلى الجهة المقابلة كان طلب غرف الصناعة السورية بمنع استيراد الألبسة بشكل كامل وضرورة ملاحقة البضائع المهربة في الأسواق والتي أضحت تملأ الوجهات من مصادر صينية وتركية بشكل رئيسي وتدخل عبر المعابر النظامية وغير النظامية وهذا معروف من الحكومة التي أشارت إلى أنه لم يتم منح أي إجازة استيراد للألبسة خلال العام الحالي وفي العام الماضي منحت إجازات بقيمة ١٠٦ آلاف يورو فقط و ٧٠٪ من الألبسة التي دخلت القطر بعشرات ملايين الدولارات وصلت نسبتها إلى ١٠٪ من الألبسة في الأسواق حسب غرفة صناعة دمشق إضافة إلى أن أغلبيتها ستوكتات وذات جودة رديئة يتم شراؤها بأسعار رخيصة لتلجح في الأسواق وتنافس الصناعة المحلية وتستنزف القسط الأجنبي.

قانون ومجلس أعلى للتأمين الصحي إلى الجهات الوصائية «قريباً»

الوطن

أنجزت المؤسسة العامة السورية للتأمين دراسة خاصة لتأسيس مجلس أعلى للتأمين الصحي في خطوة تبدو إيجابية لتلافي الثغرات الموجودة حالياً في إجراءات تقديم الخدمة للمؤمنين وما يسبقها من مراحل وخطوات تقوم بها أطراف التأمين الصحي. ويبدو اتجاه المؤسسة إلى التفكير بهذا المنحى يعطي مؤشراً إلى إعادة وضع أهداف مشروع التأمين الصحي في أبعينها الصحيحة وتوجيهها بما يخدم المصلحة العامة والمؤمنين بشكل خاص، وهذه الدراسة بحسب مصدر مسؤول في المؤسسة أكد لـ«الوطن» أصبحت جاهزة وفي طريق عرضها على الجهات الوصائية، لافتاً إلى أن المجلس المذكور سيكون له دور مهم في إدارة إستراتيجيات التأمين الصحي من جميع الأطراف المشاركة فيه كل حسب مهامه والأدوار الموكلة إليه. ويضم المجلس الأعلى للتأمين الصحي في عضويته بحسب الدراسة كلان من وزير المالية والمؤسسة العامة السورية للتأمين، والبنائيات، وممثلين عن مزودي الخدمة، إضافة إلى عضوية وزير الصحة على اعتبار أن الوزارة تلعب دوراً جوهرياً في مجال تسعير الخدمة الصحية، وسيتمتع المجلس إلى رئاسة مجلس الوزراء بشكل مباشر.



ويبقى الهدف من تأسيس هذا المجلس نابعاً من رؤية المؤسسة العامة السورية للتأمين بضروة تناسق الأطراف المشاركة في التأمين الصحي وخلق روح إيجابية في التعامل بين جميع الأطراف من خلال إدارة كل طرف منها لمسؤولياتها والمهام الموكلة إليه ومراقبة سير تنفيذ التأمين الصحي للمؤمنين به للوصول إلى حالة عامة من الرضى تجاه الخدمة المقدمة، يضاف

مفعول إيجابي وأثر ملحوظ في إعادة هيكلة الخدمة المقدمة للمؤمنين بالتأمين الصحي بحيث تنتفي جميع الثغرات والصعوبات والإشكاليات التي يتعثر بها جميع الأطراف وصولاً إلى المواطن المشتمل وهو بوسيلة عمل المجلس في حال تم إقراره من الجهات الوصائية.

وفي مقابل ذلك كشف المصدر لـ«الوطن» عن قانون التأمين الصحي الذي تعمل المؤسسة العامة السورية للتأمين على إعداده وأصبح تقريباً في مراحله الأخيرة تمهيداً لعرضه على الجهات الوصائية لمناقشته وتعديله في حال إرتأت ذلك، لافتاً والحديث للمصدر إلى أن القانون المذكور سيضمن كامل حقوق وأصبات جميع الأطراف المشتركة في التأمين الصحي، وفي المقابل ستقوم المؤسسة بطرح استبيانين على موقعها الإلكتروني الأول موجه لزود الخدمة لمعرفة فعاء شركات إدارة الخدمات الطبية والمعوقات التي تواجهها بعد إجراء التعديلات الحديثة، والاستبيان الثاني موجه للمؤمن بالتأمين الصحي وهدفه الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض وصول الخدمة إليهم ومن ثم الوقوف على حالة الرضا من عدمه الموجودة لدى المؤمن. الأمر الذي يسهم في وضع اليد على الخلل إن وجد ومعالجته بالسرعة الممكنة.

صناعة دمشق وريفها: لم يتم تعويض المتضررين حتى الآن..

ومحافظة الريف: «بل» صرفنا ٢٠ مليون ليرة والدفعة الثانية منتصف آيار

محمد راكان مصطفي

بيّنت عضو غرفة صناعة دمشق وريفها مروة الأيتوني أنه حتى تاريخه لم يتم صرف أي تعويضات للصناعيين المتضررين بفعل الأزمة، مشيرةً إلى أنه وفقاً لقرار الحكومة اقتصرت التعويضات على المباني الإنشائية، وأن عقود تقدير الأضرار الإنشائية تخلو من العدالة حيث يتم تقدير التعويض بنسبة صغيرة من قيمة الأضرار الإنشائية المنشأة، مبيّنة أن المشكلة الأكبر التي تواجه الصناعيين هي في التعويض على المعدات والتي تعد العيب الأكبر للصناعي حتى يتمكن من العودة إلى مجال الإنتاج.

من جهته أمين عام محافظة ريف دمشق أحمد زيتون نفى لـ«الوطن» ما جاء به الأيتوني، مؤكداً أن المحافظة قامت سابقاً بإصدار الدفعة الأولى من التعويضات للصناعيين وقامت بصرف التعويضات للصناعيين المتضررين الذين قاموا بمراجعة المحافظة، مبيّناً أن هناك ١٠ صناعيين على الأقل حصلوا على تعويضاتهم التي وصلت لنحو ٢٠ مليون ليرة سورية.

وكشف زيتون أن هناك دفعة جديدة لتعويضات الصناعيين سيتم صرفها منتصف الشهر القادم مطالباً الصناعيين المتقدمين بطلبات تعويض بمراجعتها شخصياً للتأكد من صدور أسمائهم شهر آذار من العام الجاري وصل عدد طلبات إنتاج المحافظة لإجراء عملية الصرف.

لافتاً إلى أنه تم مضاعفة عدد اللجان الفنية المكلفة بإجراء الكشف الحسي على المنشآت الصناعية للمواطنين الذين تقدموا بطلبات تعويض أضرار لدى مكتب الأضرار في المحافظة، وأن معظم المنشآت التي تقع ضمن المناطق الأمانة تم إجراء الكشف الحسي عليها وتقدير قيمة الأضرار الحاصلة في البناء والجملة الإنشائية فقط وفقاً لتعليمات اللجنة المركزية لإعادة الإعمار، مؤكداً جاهزية اللجان الفنية للقيام بأعمال الكشف على المنشآت في المناطق التي يتم تأمينها.

وأكد زيتون أنه تم الكشف من اللجان على نحو ١٠٠ منشأة و٤١ إصابة تم استكمالها وجاهزة للصرف، حيث تم تقدير قيمة الأضرار بنحو ٣١٥ مليون ليرة ووصلت القيمة مستحقة

«اليوم» جمعية الصاغة تطلب من المالية تمديد

«هدنة الإنفاق الاستهلاكي» وتخفيض المبلغ «المقطوع»

الوطن

لـس عن كل غرام ذهب حين يقدم الحرفيون إلى الجمعية لدفع بضائعهم. وعن هذا الاجتماع بين رئيس جمعية الصاغة وصنع الجواهرات بدمشق غسان جزماتي في تصريح لـ«الوطن»، أن الجمعية ستطلب من المالية الاستمرار بهذا الإنفاق مع إمكانية التخفيف من المبلغ المقطوع، معلاً السبب بالارتفاع الكبير الذي يشهد سوق الذهب في الفترة الحالية ما أثر بشكل واضح على حركة المبيع التي أصبحت أقل مما كانت عليه بكثير،

وأصبحت أغلب المشتريات تتجه للدخار في الليرة الذهبية والأونصة، موضحاً بأن المشتري يفضل الشراء الآن خوفاً من استمرار الذهب في الارتفاع. وعن أسعار الذهب فقد سجل غرام الذهب عيار ٢١ صغوراً كبيراً ليسعر على ١٠٥٠٠ ل.س، وغرام ١٨ بسعر ٩ آلاف، حيث تم تسعيره على دولار وسطي بسعر ٣٠١ ل.س، ليكون سعر الليرة الذهبية السورية ٨٥٥٠٠ ل.س، والأونصة الذهبية السورية يسعر ١٣٨٠ ل.س.

ثلاثة أشهر لإنهاء مشروع صيانة «أوتوستراد

دمشق- حمص» بكلفة ٤٠٠ مليون ليرة

علي محمود سليمان

بين مدير عام مؤسسة المواصلات الطرقية المهندس على حمود أن سير أعمال الصيانة الطرقية على أوتوستراد دمشق -حمص الدولي في منطقة النفايا- معلولا لا تزال مستمرة بهدف توسعة الطريق لنخدم أكبر عدد من الركبات، موضحاً في تصريح خاص لـ«الوطن» أن تكلفة المشروع هي ٤٠٠ مليون ليرة سورية، والجهة المنفذة هي الإنشاءات العسكرية، بمهلة زمنية لإنهائه حتى عام ٢٠١٦، ولكن تسعى المؤسسة لإنهاء المشروع خلال ثلاثة أشهر. وأضاف حمود: إن الغاية من المشروع هي توسعة الطريق ليصبح هناك حارة إضافية لتوقف السيارات في حالة وقوع حادث، حيث إن المنطقة خطرة بسبب المنحنيات فيها ما بين معلولا والطنطية، ما يجعل الرؤية غير واضحة، ولذلك تم تحويل السير باتجاه الطريق القديم بين دمشق وحمص لمنع وقوع أي حادث خلال عمليات التوسعة، مضيفاً بأن هذا المشروع من المشاريع الحيوية المهمة التي تشرّف عليها المؤسسة حيث تجري أعمال توسيع الطريق وتأمين حارات توقف للسيارات العابرة وتأمين رؤية واضحة لمستخدمي الطريق وتسهيل المرور بالأتجاهين، مع سعي المؤسسة لتزفيت الطريق المذكور في المرحلة القادمة ليؤمن الطريق غزارة مرورية ويحقق جدوى اقتصادية مهمة على هذا المستوى. لافتاً إلى أن المؤسسة وبالتوازي مع عملية توسعة وصيانة الطريق الرئيسي بدأت العمل على توسيع الطريق القديم من دمشق إلى حمص وتحديداً في عدار العمالية وحتى القطيفة بمسارين حيث تجاوز التنفيذ نسبة ٧٥٪ من العمل، بحيث يصبح الأوتوستراد بحارتين للذهاب وشارعتين للإياب بحيث يكون عرض الأوتوستراد ٢٢ متراً، والعمل جار لإنهاء عمليات التوسعة قبل نهاية العام الحالي، مشيراً إلى أن المؤسسة وضعت الخطط لصيانة كافة الطرقات الرئيسية للمحافظات الأمانة وسوف يبدأ العمل بهذه المشاريع خلال الشهر القادم، حيث إن الأولوية الحالية لعمل المؤسسة تنصب في صيانة الشبكة الطرقية وتأمين المعابر البديلة الفورية في حال حدوث أي حالات طارئة قد تؤدي إلى قطع الطرق مهما كانت الأسباب.

وفي سياق آخر وافقت وزارة النقل على تجديد ترخيص مركبات مديرية نقل إلب بالإنابة لدى مديريات النقل بالمحافظات الأخرى دون الحاجة إلى كشف أطلاع وذلك وفق ما هو مدون على رخصة سير المركبة. وشددت الوزارة في تعميمها إلى مديريات النقل في المحافظات ضرورة التحقق وعلى مسؤولية مديري النقل من أن رخصة السير نظامية من حيث البيانات المدونة ضمن الرخصة ومن الأختام والتوقيع إلى حين افتتاح المديرية مرة ثانية، وأباني تعميم وزارة النقل نظراً للظروف الراهنة التي تمر بها محافظة إلب.